



مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مراسلة رقم 331 / 2018

تونس في 11 جويلية 2018

سؤال كتابي إلى وزارة الداخلية على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: بخصوص تصريحات المدعوة بدرة قعلول حول عملية جندوية الإرهابية

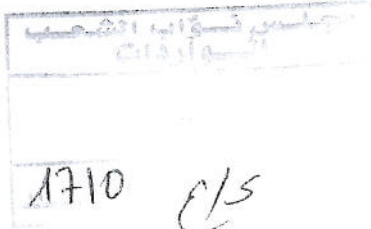
سيدي الوزير، سلاما واحتراما، أما بعد،

أكدت مديرة المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية، بدرة قعلول، في مداخلة هاتفية على إذاعة كاب أف أم، أنها أعلمت السلطات الأمنية بمعلومات وصلتها حول عملية جندوية الإرهابية. هذا بالإضافة إلى تأكيدها إمكانية وقوع هجوم إرهابي في الساحل التونسي.

سيدي الوزير، هل أعلمتكم السيدة بدرة قعلول فعلا بإمكانية حدوث عملية إرهابية؟ وإذا كان ما ادعته بدرة قعلول صحيحا، فلماذا لم تتعامل وزارتك بجدية مع الموضوع؟ وإن كان كلام بدرة قعلول مجرد فرقعات إعلامية فهل تم اتخاذ إجراءات في حقها؟

سيدي الوزير نذكركم، بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن تساؤلاتنا في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها. وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم سيدي الوزير، تقبلوا أسمى عبارات التقدير.



النائب
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

بطاقة عدد 3

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب ياسين العياري

موضوع السؤال:

حول تصريحات بدرة قعلول بخصوص العملية الإرهابية بجندوبة؟

نص الإجابة:

تولت الوحدة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم المنظمة والماسّة بسلامة التراب الوطني بناء على تعليمات النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب، سماع المعنية في فحوى هذا الموضوع والتي أكدت ما يلي:

خلال شهر جوان 2018 أعلمها أحد مصادرها بتحوزه على معلومات أمنية مهمة تتعلق بالأمن القومي ولا سيما كتيبة عقبة بن نافع وعرض عليها تسجيلاً صوتياً تضمن تخطيط المجموعة المذكورة للقيام بعملية إرهابية تستهدف 25 "طاغوت" باستعمال عبوة ناسفة وأسلحة رشاشة، هذا وقد ورد بذات التسجيل ذكر لمنطقة عين سلطان دون تحديد تاريخ العملية. كما أضافت المعنية أن المصدر المشار إليه تولى إعلام الجهات المختصة للحرس الوطني عبر تطبيق "التيلغرام" بالمعطيات سألقة الذكر.

أما بخصوص تصريحاتها عن إمكانية حصول عملية إرهابية بجهة الساحل دون تحديد لتاريخها أو مكانها، فقد أفادت أن ذلك يدخل في إطار التحليل والتوقع الإستراتيجي ومبني على التحذير الذي قدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لرعاياها بتونس وغير مبني على معلومات دقيقة. مع العلم وأنه تمت إحالة المعنية رفقة المصدر على أنظار النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب التي أذنت بإبقائهما بحالة سراح في انتظار إستكمال الأبحاث.